نظام *الهفرداه* الإسرائيلي (بالعربية "الفصل" وبلغة الأفريكان "Apartheid")

عن فصل المقال، مداخلة في ندوة سياسة- فكرية حول ملاحقة د. عزمي بشارة

حسن جبارين

يمكن أن نشير اليوم، وفي نظرة تفحصية إلى الوراء، إلى تحوّل بارز وواضح حدث مع العنصرية الإسرائيلية، يتمثل في أنّ إسرائيل مارست عنصريتها سابقًا، وحتى بضع سنين خلت، من دون قوانين رسمية ومباشرة، وكان هذا أحد الفروقات التي باينت بين إسرائيل وبين نظام الأبرتهايد (الفصل العنصري) في جنوب أفريقيا، الذي كان مكشوفا بقوننته المباشرة. فعلى سبيل المثال فهنالك شوارع أبرتهايد لليهود فقط وحواجز ضد الفلسطينيين فقط وحرية الحركة لليهود فقط في الضفة الغربية، مع ذلك لا يوجد قوانين إسرائيلية بهذا الخصوص. أما نظام الأبرتهايد فقوننَ هذه الممارسات العنصرية ولم يتركها كممارسات بدون قوانين. لذا إذا نظرنا اليوم إلى الضفة الغربية المحتلة، فسنرى أنّ الحديث يدور عن أبرتهايد بكل المعايير.

لكن وما نلمسه اليوم في هذا السياق هو أننا دخلنا في مرحلة جديدة، تبدي إسرائيل فيها استعدادًا لتبني قوانين عنصرية مباشرة، وفي مقدمتها، كما رأينا، قانون منع لمّ الشمل بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. ويمكن لقضايا د. عزمي بشارة وحزب "التجمع الوطني الديمقراطي"، منذ العام 1995، وهذه التغييرات الرسمية المُقَوْننة، أن تعطينا فكرة عن التغييرات التي حصلت في الساحة الإسرائيلية، بحيث يجدر بنا البحث عن الأسباب، ومحاولة استشراف الإستراتيجيات.

الملف الأول كان في عام 1995، عندما تم تقديم طلبات لمُسجّل الأحزاب لمنع تسجيل „التجمع" كحزب سياسي، لكن مُسجّل الأحزاب أقرّ تسجيل الحزب. وفي العام 1999 قدّم اليمين طلبًا آخر في أعقاب مقابلة مع بشارة في صحيفة „هآرتس" العبرية الإسرائيلية، التي تحدث فيها عن أنّ مكونات الشعب اليهودي جاءت بعد قيام دولة إسرائيل، لكنّ المستشار القانوني روبنشتاين عارض طلب الشطب. وفي عام 2001 قدّم روبنشتاين بنفسه لائحتي اتهام بمساعدة جهاز الأمن العام، „الشاباك"، واعترف حينها بأنّ „الشاباك" كان أساس ادعائه في هذه اللوائح. وفي 2003 قدّم

المستشار القانوني و"الشاباك" طلبًا آخر لمنع „التجمع" وبشارة من الترشح للكنيست، وهذا الطلب رفضته المحكمة العليا الإسرائيلية بأغلبية سبعة قضاة ضد أربعة.

لذا، وقبل العام 2000 كانت الملاحقة السياسية لبشارة و"التجمع" من طرف المجتمع المدني اليميني الإسرائيلي، أما التحوّل الذي حصل بعد عام 2000 يكمن في أنّ المؤسسة القضائية والأمنية بنفسهما أخذتا تلاحقان „التجمع" وبشارة، وفي بعض الأحيان „العليا" التي أعطت إذنا بالتنصت على بشارة، أكثر من مرة.

نحن نرى أنّ هذا التطور والتصعيد حصلا بسبب المشروع الإسرائيلي الإستراتيجي الجديد، وهو مشروع "الفصل" -بالعبرية *هفرداه* وبالإنجليزية Seperation وبلغة الأفريكان Apartheid- الذي يهدف إلى إعادة تعريف يهودية الدولة من جديد. فبعد أن أنهت إسرائيل مشروع التوسّع والسيطرة على فلسطين التاريخية، أصبح من غير الممكن الاستمرار في هذه الوضعية من السيطرة الدائمة. لذلك بدأت إسرائيل تبحث عن تسوية تكون مبنية على أساس نظام الفصل القومي العنصري في فلسطين التاريخية، ولذلك بدأت بإقامة جدار الفصل العنصري والطرقات الالتفافية حول القدس، وشوارع الأبرتهايد في الضفة الغربية، إلى جانب فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة.

أما بالنسبة لداخل الخط الأخضر، فقد اتخذت سياسة الفصل العنصري شكلا ومنحًى آخريْن، إذ أنّه ليس بوسع إسرائيل أن تبني جدارًا أو طرقا التفافية أو شوارع أبرتهايد، مثلا، في داخل الخط الأخضر، ولذا نراها تلجأ إلى سياسة تفريغ الخط الأخضر من عروبته وهويته الفلسطينية، إضافة إلى مطلب الولاء للدولة اليهودية. وعليه، أصبحت سياسة الفصل العنصري الموجهة ضد فلسطينيي الداخل تنبني على الفصل عن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، مستعينة بقوانين منع لمّ الشمل، ومن ثم منع الزيارات إلى دول عربية تعرّفها إسرائيل على أنها „دول عدو"، واستعمال ما يعرف بـ „قوانين بشارة"، وحتى منع تلقي أبسط الخدمات من الأراضي المحتلة، مثل القانون الأخير الذي يمنع تصليح السيارات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، ونحن نرى في هذا فصلاً عنصريًا بامتياز، وفق كافة الأسس. و"الولاء" الذي نتحدث عنه ينعكس في مطالبة المؤسسة للمواطنين العرب بخدمة الدولة عن طريق ما تسميه „الخدمة المدنية"، ومطالبة القيادات

بمباركة المشروع وعدم عرقلته، واقتراحات قوانين جديدة تطالب بالولاء من النواب العرب للدولة اليهودية، وتخوّل وزير الداخلية سحب المواطنة لمن لا يؤدي الولاء للدولة اليهودية، وهذا يعتبر صياغة جديدة للدولة اليهودية التي تعمل ضد الوجود العربي وتلاحقه أيديولوجياً.

إذًا، الدولة اليهودية، اليوم، هي ليست الدولة التي تريد أن تحقق حق تقرير المصير لليهود، فقط، بل هي أيضًا الدولة التي تعمل على معاداة الهوية العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر وفقاً لمبدأ نظام الفصل. هذا لا يعني أنها لم تكن معادية للهوية العربية والفلسطينية في السابق، لكنّ هذه المعاداة اليوم تأخذ شكلا قانونيا جديدًا ومختلفًا؛ ففي السابق كنا أزمة أمنية لدولة إسرائيل، أما اليوم فنحن أزمة أيديولوجية لها. من هنا فإنّ القوانين أصبحت تعبيرًا أيديولوجيًا عن هذه الأزمة.

من هذا المنظار، يأتي الهجوم على بشارة بسبب المشاريع التي يحملها، وبالتحديد مشروع „دولة المواطنين"، كونه النقيض لسياسة „الفصل العنصري"، والذي يتناقض بحدّ ذاته مع تعريف الدولة كدولة يهودية وديمقراطية. ومن الواضح أنّ مشروع „دولة المواطنين" يتصادم بشكل مباشر مع سياسة التسوية الجديدة المبنية على الفصل بين الفلسطينيين واليهود من جهة، وبين الفلسطينيين وبين أنفسهم من جهة أخرى. كما أنّ مشروع دولة المواطنين يؤكد على تواصل الفلسطينيين في الداخل مع أمتهم العربية كحق طبيعي، كمواطنين وسكان البلاد الأصليين، وهذا بالطبع يتناقض مع إعادة تعريف الدولة اليهودية، حيث تتناقض هذه الإعادة مع إمكانيات إبراز رموز عروبية للعرب في الداخل، ولذا نرى أنه بعد عام 2000 سُنّت قوانين جديدة تمنع زيارات لدول عربية عُرّفت كـ "دول عدو"، أو حتى لم الشمل مع مواطنين من هذه الدول.

نحن نتساءل أيضًا: لماذا لا يفكر „التجمع" في توسيع مشروع „دولة المواطنين"، بحيث يتطوّر باتجاه المطالبة بإقامة نظام ديمقراطي لجميع المواطنين في فلسطين التاريخية، حتى لو كانت هناك دولتان في المستقبل، حيث أنّ على النظام الديمقراطي أن يحترم حقوق الجميع، مثل حرية الحركة والمسكن والعمل في فلسطين التاريخية، وهذا بالطبع يشمل حق العودة. بإمكان هذا النظام الديمقراطي لجميع المواطنين أن يكون مشابهًا لنظام الاتحاد الأوروبي إذ أنّ هذا النظام يضمن حقوق الإنسان كحرية الحركة، السكن، العمل والتعبير لجميع مواطنيه وسكانه رغم تعدد الدول والقوميات في هذا الاتحاد. بإمكان هذا الاقتراح أن يتعدّى النقاش حول دولة واحدة أو دولتين من

جهة ويشكل ردًا سياسيًا لنظام الهفرداه الإسرائيلي في فلسطين التاريخية من جهة أخرى. وهذا الاقتراح ليس بالجديد؛ فالمقالات الثلاثة الأخيرة لد. عزمي بشارة، التي نُشرت مؤخرًا، حول الخيار التاريخي، تعتبر مقالات مفصلية تؤكد على هذا التوجه في تطوير مشروع „دولة المواطنين" وتوسيعه.